مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

آثارالانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة الدولية

illwithdrawalfrom the international wThe effects of the one –side convention

جيلالي شويرب[1]*، فائزة مراد[2]

[1]جامعة الأغواط، (الجزائر)،djelloulchouireb1979@gmail.com

[2]جامعة المدية، (الجزائر)،merad.faiza@univ-medea.dz

تاريخ ارسال المقال:2021/12/02	تاريخ القبول:2022/01/15	تاريخ النشر: 2022/03/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تعتبر المعاهدة الدولية كاتفاق دولي ذو هدف وغاية ومصلحة دولية يخضع لإجراءات إبرام ولمدة سريان قد تحدد منذ البداية وقد لا تحدد،وانقضاء المعاهدة قد يتم بأسباب عامة اتفاقية أو أسباب خاصة استثنائية تجعلها منتهية بعد تحقيقها لكامل أهدافها أو قبل أن تحقق الغاية المبتغاة من إبرامها، ويعتبر الانسحاب من المعاهدة الدولية بالإرادة المنفردة لأحد أطرافها دون باقي الأطراف من أسباب الانقضاء الواردة الحدوث والذي تناولته الأعراف والقوانين ونصت عليه اتفاقية فيينا للمعاهدات لعام 1969، بماله من نظام قانوني خاص به وضوابط تختلف باختلاف حالة النص عليه في المعاهدة محل الانسحاب أو عدم النص عليه كحق قانوني للأطراف. الأمر الذي قد يخلف آثارا على الطرف المنسحب وعلى باقي الأطراف بالمعاهدة هذه الحالة القانونية التي شهدها واقع العلاقات الدولية في مواقف كثيرة لعل أهمها في العصر الحديث حالة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بجميع مراحلها ومن خلال تطبيقها لقانون المعاهدات وبتأثيرها على الأطراف قبل و بعد نفاذ هذا الخروج على المستوى السياسي و الأمني و الإقتصادي والقانوني.

الكلمات المفتاحية: المعاهدة الدولية؛ الانسحاب بالإرادة المنفردة؛ تأثير الانسحاب؛الخروج البريطاني؛الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

The international convention is an international agreement with international goal, aim, andinterest bound to procedures and a duration that can be defined since the beginning or undefined and to ending procedures that may differ .The convention end may be due to general causes or exceptional specificcauses that cancel it either after achieving all its goals or before reaching the set objectives. Some consider withdrawing from an international convention with the one-side will without the others' as a probable cause of the end that has been tackled by the norms and laws and inVienna Agreement on conventions in 1969 with its special legal system and the regulationsthat differ according to what is provided for in the convention to be withdrawn from, or notProvided for as a legal right for the sides. This may trigger many effects on the withdrawer and the other sides of the convention. This legal case has been witnessed in manyinternational relationships on many occasions such as Brexit with all its phases and application of the convention law and its impact on the sides before and after the implementation of the withdrawal on the economic, political, security, and legal levels

Key words : International convention؛The one side withdrawal؛ Withdrawal effect ؛Brexit ؛European Union.

مقدّمة:

انتقلت البشرية من عصر النزاعات والصراعات التي دامت قرونا طويلة إلى عصر التقارب والرغبة في التعاون والسلام الدولي بتبلور المجتمع الدولي المعاصر، ولما كانت الغاية هي مجتمع دولي تحكمه قواعد قانونية تساعد في تنظيمه وتطوره وتمتع كل شخص من أشخاصه بحقوق ثابتة بالموازاة مع التزامه بواجبات إزاء باقي الأشخاص، كانت المعاهدة الدولية، وعلى هذا الأساس عرف الفقه الدولي المعاهدة بأنها: «ذلكالاتفاق الدولي الذي يتم بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام وفق وثيقة موقعة ومصادق عليها يقصد بها تحقيق غايات قانونية معينة»[1] فأصبحت الاتفاقيات الدولية هي المصدر الأول للعلاقات الدولية وفق ما تضعه قواعد القانون الدولي من ضوابط لهاتهالاتفاقياتيجعل الالتزام بها يخضع لمبدأ حسن النية في جميع مراحلها،إبرامها،نفادها وكذا عند انقضاءها. وإذاما تكلمنا عنانقضاء المعاهدة نجد أنه لكل معاهدة غرض وهدف أبرمت لأجله وأنه حينتحقق الهدفتنقضي المعاهدة سواء كان ذلك بأسباب اتفاقية أو غير اتفاقية،وعليه نخصص دراستنا لسبب استثنائييعد من الأسباب غير الاتفاقيةلانقضاءالمعاهدة ألا وهو الانسحاب من المعاهدة بالإرادة المنفردة لأحد أطرافها بمالهمن خصوصية سيما في المعاهدات الجماعية أين ينسحب أحد الأطراف دون الباقي مما يدفعنا لطرح الإشكال التالي: هل يمكن لدولة طرف في معاهدة دولية أن تتخلى عن التزاماتها التي أبرمتها بإرادتها دون إرادة باقي الأطراف وماهي آثار هذا التصرف؟

وقد تناولنا الدراسة من خلال مبحثين: نتناول في المبحث الأول النظام القانونيللانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة الدولية أما المبحث الثاني درسنا من خلاله إجراءات الانسحاب بالإرادة المنفردة وآثاره ، مع تقديمنا لمثال من واقع العلاقات الدولية وهو حالة انسحاببريطانيا من الاتحادالأوروبي كحالة من أبرز حالات الانسحاب في واقع الممارسات الدولية.

المبحثالأول: النظام القانوني للانسحابالإرادة المنفردة من المعاهدة الدولية

يختلفالانسحاب والذي هو تصرف قانوني يقوم به طرف في معاهدة متعددة الأطراف ينهي به علاقته القائمة مع باقي الأطراف وتظل المعاهدة سارية في حق الباقي. لم تتناول اتفاقيةفيينأحكام الانسحاب منفصلة بل تناولتها ضمن قواعد إنهاء المعاهدات بوجه عام وقد عرفه الفقه الدولي على أنه:

تصرف يصدر بالإرادة المنفردة لأحد الدول الأعضاء في المعاهدة الجماعية أو الميثاق المنشئللمنظمة الدولية حيث تقرر التخلي عن تنفيذ التزاماتها الواردة فيه، ومنه تتوقف المعاهدة عن إنتاج آثارها القانونية في مواجهة الدولة المنسحبة[2].

وعليه وبما أن الانسحاب هو تصرف قانونيإرادي فلا بد أن يتم بصورة صحيحة حتى ينتج آثاره القانونية ولذا لا بد أن يخضع لمجموعة من الضوابط التي تجعله تصرفا مقبولا منتجا لآثاره، وتظهر فعالية هذه الضوابط على مستوى الممارسات الدولية لهذا الحق ومنه نتناول الجانبين القانوني والواقعي .

المطلب الأول: ضوابط الانسحابالإرادة المنفردة من المعاهدات

تشهد العلاقات الدولية عديد القضايا التي تضمنت حالات انسحابالإرادة المنفردة والتي شكلت القانون الدولي العرفي، ولما جاءت اتفاقية فيينا للمعاهدات قننت موضوع الانسحاب وجعلت من قواعده قواعد آمرة واجبة التطبيق[3]، وعليه سنفصل في حالات النص على الانسحاب في المعاهدة وكذا حالة خلو المعاهدة من قواعد تنظمه

الفرع الأول: أحكام الانسحابالإرادة المنفردة في حالة النص عليه

لا تحدث الإرادة المنفردة أي عمل قانوني على مستوى العلاقات الدولية كما لا يجوز الانسحاب من المعاهدة من جانب أحد أطرافها مما يخل بمركز باقي الأطراف ويمس بمبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدة ولطالما كان الانسحاب تصرفا غير مقبول في القانون الدولي العرفي، ومشروط بموافقة جميع أطراف الاتفاق الدولي وقد عددته اتفاقية فيينا في الحالات التي يجوز فيها الانسحاب سواء صراحة أو ضمنا من خلال عدة نصوص فنجد المادة إثنانوأربعون(42) تنص على "عدم جواز تحلل الدولة من كافة التزاماتها تبقى بعض الالتزامات قائمة ولابد من تنفيذها رغم انسحاب الدولة[4].

أما المادة أربعة وأربعون(44) فقد ضبطت الانسحاب بصفة أكثر عملية فأجازت أن يتم في بنود معينة فقط والإبقاء على بنود أخرى من المعاهدة إذا كان ذلك من مصلحة الطرف المنسحب شرط عدم إحداث ضرر بباقي الأطراف[5].

الفرع الثاني: أحكام الانسحاب فيحال عدم النص عليه

فصلت المادتين أربعة وخمسون(54) وستة وخمسون(56) من اتفاقية فيينا في هاته الحالة فأجازت المادة أربعة خمسون (54)الانسحاب من المعاهدة الدولية رغم عدم النص على ذلك صراحة في نصوصها شرط موافقة جميع أطرافها ورضاهم[6].

أما المادةستة وخمسون(56) فقد أجازت هذا الأمر في حالتين:

1- وجوب النية الضمنية للأطراف بقبول الانسحاب وهذا من خلال الرجوع للأعمال التحضيرية للمعاهدة

2- إذا كانت طبيعة المعاهدة تجيز ذلك مثاله معاهدات التحالف ومعاهدات الدفاع المشترك[7].

المطلب الثاني :الانسحاب البريطاني بالإرادة المنفردة من الاتحاد الأوروبي

وإذا كان واقع العمل الدولي قد شهد العديد من حالات الانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة فيجدر القول أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لعام 2019 يشكل أهم حالة انسحابشهدها المجتمع الدولي المعاصر، ولما كان الاتحاد الأوروبي منظمة دولية أنشأت بميثاق أو معاهدة كان ربطنا لموضوع الانسحاب بالخروج البريطاني بغية استخراج الصورة الواقعية لجوانب هذا التصرف المنفرد، وعليه نقدم لمحة موجزة عن نشأة الاتحاد الأوروبي وعضوية بريطانيا فيه ومن ثمانسحابها منه بما يسمى البريكسيت "Brexit"

الفرع الأول : نشأة الاتحاد الأوروبي

يعتبر ميثاق المنظمة معاهدة خاضعة للأحكام العامة للمعاهدات رغم ما به من خصوصيات أبرزتها المادة الخامسة(5) من اتفاقية فيينا للمعاهدات منها[8]:

أ- ينشأ الميثاق باتفاق دولي ضمن مؤتمر دولي

ب- يكون الانضمامإليه حقا مقيدا بشروط وليس حقا مطلقا.

ج- يتميز بخاصية التكامل فلا يمكن إبداء تحفظ على بعض البنود من قبل الدولة التي انضمت إليه إلا إذا قبلت الجهة المختصة ذلك[9]

وتعودجذور نشأة الاتحاد الأوروبي إلى أواخر الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت بعض المنظمات تهدف إلى التعاون الإقتصادي والسياسي والثقافي لصالح أوروبا الغربية، مثال ذلك مجلس أوروبا 1949،وبعد ذلك جاء إعلان وزير خارجية فرنسا(Rober Schuman)عام 1950 الداعي إلى توحيد الصناعة الأوروبية للصلب والفحم بمثابة الانطلاق لتشكيل الاتحاد، بعد ذلك تم تجسيد هذا الإعلان من خلال اتفاقية باريس لسنة 1951 بمشاركة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا. لكسمبورغ) والتيدخلت حيز النفاذ سنة 1952.[10]

في مرحلة لاحقة تحولت المجموعة الأوروبيةإلى الاتحاد الأوروبي من خلال إبرام معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز النفاذ في 18 نوفمبر 1993 والتي كانت تهدف إلى إنشاء اتحاداقتصادي ونقدي كما وضعت نصب أعينها سياسة خارجية وأمنية مشتركةوتطوير مؤسسات الاتحاد مما جعل الاتحاد يدخل مرحلة مميزة فضلا على رغبتها في إنشاء دستور أوروبي، وهو ما تسجد فعلا بإبرام اتفاقيةلشبونة التي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر 2009، بعد ذلك أصبحالاتحاد يسير من قبل عدة هياكل منها البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية[11].

الفرع الثاني :انضمام بريطانيا و انسحابها بالإرادة المنفردة من الاتحاد:

كان انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي سنة 1973 وفق الشروط التي نصت عليها المادة تسعة و أربعون(49) من اتفاقية الإتحاد[12]، وحتى العام 2015 كانت بريطانيا عضوا ملتزما بكافة الشروط وبنجاح حزب المحافظين في الانتخابات العامة 2015 قام رئيس حزب المحافظين بإجراء استفتاء عام 2016 وهذا تنفذا لما كان قد وعد به الشعب البريطاني وكانت النتائج مؤيدة للخروج بنسبة 51.9 % ، ومنه بدأت المفاوضات من أجلتطبيقالبريكسيت[13]،لكن التساؤل المطروح في هذا الشأن: هل كانت إجراءات الخروج البريطاني متفقة مع بنود اتفاقية فيينا؟ وهو ما سنجيب عليه في تحليلنا الآتي:

- جاءت المادة خمسون(50) من اتفاقية لشبونة لتنص صراحة على جواز الانسحاب من المعاهدة الدولية بالإرادة المنفردة وهذا في الفقرة الأولى(01) وتطبيقا لهاته المادة بعثتبريطانيا في مارس 2017 برسالة الى المجلس الأوروبي لأجل تطبيق هذه المادة والتي احتوت على خمس فقرات تناولت فيها إجراءاتالانسحاب وقد جاء نصها مطبقا لنص المادة أربعة وخمسون(54) من اتفاقية فيينا للمعاهدات ومتطابقة كذلك مع القانون الدولي العرفي الذي يجيز الانسحاب من المعاهدة بالاتفاق بين أطرافها[14]، ولم تطلب المادة خمسون(50) من اتفاقية لشبونة توضيح أسباب الانسحاب ومبرراته من الدولة المنسحبة شأنها في ذلك شأن اتفاقية فيينا غير أن الواقع العملي يظهر أن الدولة المنسحبة عند إبداء رغبتها في الانسحاب تقدم أسباب ذلك من باب المجاملة الدولية. ومن مبررات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي مسألتي الهجرة واللجوء والتي كلفت بريطانيا خسائر كبيرة فضلت بعد ذلك استثمارها في ميادين أخرى، إضافة إلى طموح بريطانيا للهيمنة في

مجال السلم والأمن الدوليين وهو الأمر الذي جعلها ترفض قيود الاتحاد الأوروبي وقوانينه وترغب في التخلص منها، كما أنالدعاية السياسية كان لها دور كبير في التأثير على المواطنين البريطانيين لمساندة الخروج الأمر الذي ساعد عليه[15].

المبحث الثاني : إجراءات الانسحاب بالإرادة المنفردة وآثاره

نتناول الإجراءات القانونية للانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة هاته الإجراءات التي تجعل للانسحاب قيمة قانونية وتمنع تعسف أحد أطراف المعاهدة على باقي الأطراف وفق مفهوم السيادة.

المطلب الأول: إجراءات الانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة الدولية

جاءت إجراءات الانسحاب مدمجة بالأحكام العامة لإنهاء وإيقاف المعاهدة فنصت اتفاقية فيينا على:

الفرع الأول:الإخطاروالتسوية

تعتبر اتفاقية فيينا المرجع الإجرائي العام لكافة أحكام الانسحاب في حال لم توجد نصوص خاصة تضمنتها المعاهدة محل الانسحاب، وهذا ما أقرته المادة أربعة وخمسون(54) كما بينت المادة خمسة وستون(65) في هذا الشأن إجراءات واجبة الإتباع لكي يكون الانسحاب قانونياصحيحا،فعلى الطرف الراغب بالانسحابأن يخطر باقي الأطراف برغبته وأن يوضح لهم الإجراء الذي سيقوم به[16].

وعليه فالانسحاب من المعاهدة لابد أن يسبقه إخطار لباقي الأطراف في حال لم تنص المعاهدة على أحكام خاصة للانسحاب، وعلى الطرف المرسل انتظار مدة ثلاثة أشهر حتى يستطيع القيام بهذا الإجراء شرط عدم صدور أي اعتراض خلال هذه المدة من أحد الأطراف في شكل تحفظ بغية حماية مصالحها وفي هذه الحال أحالت المادة خمسة وستون(65) في فقرتها الثالثة (03) الأمر إلى المادة ثلاثة وثلاثون(33) من ميثاق الأمم المتحدة لحل الخلاف بالوسائل السلمية وبالرغم من أن هذه المادة هي قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي ولا بد من الرجوع إليها إلاأنه يجوز للأطراف الرجوع كذلك إلى نصوص المعاهدة أو أي نصوص ملزمة أخرى كما يجوز لهم عرض الخلاف على الوكالات أو المنظمات الإقليمية[17].

و تضيف الفقرة الثالثة(3) من المادة خمسة وستون(65) أنه إذ لم يتم حل الخلاف في فترة اثنا عشرة (12) شهرا فعليهم اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية التي تناولتها المادة ستة وستون(66) مثل حالة اختلاف الأطراف على مدى مخالفة المعاهدة لقاعدة دولية آمرة، في هذه الحال يمكن لهم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أوهيئة تحكيم ولم تنص المادة ستة وستون(66) في هذا الشأن على إيقاف المعاهدة إذ أنها تستمر في النفاذ، أما بالنسبة لخلاف الأطراف المتعلق ب الجزء الخامس من اتفاقية فيينا والذي ينص على حالات إنهاء و إيقاف و انسحاب من المعاهدة فقد أجازت الفقرة الثانية (2) من المادة ستة وستون (66) للأطراف تقديم طلب للأمين العام للأمم المتحدة ليصدر توصياته في هذا الشأن[18].

كما نشير إلى أن الانسحاب قد يكون بنص صريح في المعاهدة أو يكون ضمنيا يفهم من فحواها و لا توجد معاهدة ترفض الانسحاب مسبقا في نصوصها لأنه والحال كذلك تجعل أية دولة تحجم عن إبرام تلك المعاهدة .

أولا :الجانب الشكلي للإخطار

فصلت المادة سبعة وستون (67) من اتفاقية فيينا في شكل الإخطار فبينت أنه لابد أن يكون مكتوبا شأنه شأن أي اعتراض أو إجراء أو إعلان يقوم به الأطراف ويكون موقعا من الأشخاص المخول لهم ذلك ، أو ممثل آخر للدولة شرط أن يتم تفويضه للتوقيع على وثيقة الإخطار، وأجازت المادة ثمانية وستون(68) من اتفاقية فيينا الرجوع في قرار الانسحاب سواء من طرف الدولة المنسحبة كما يجوز لباقي الأطراف العدول عن أي تصرف يتعلق بالانسحاب قبل أن يحدث هذا التصرف آثاره القانونية[19].

ثانيا :الجانب الإجرائي للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

بدأت أولى إجراءات الانسحاب بتاريخ 29 مارس 2017 عندما أرسلت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي إخطارا للمجلس الأوروبي وعليه بدأت المفاوضات بين الطرفين والتي حددتها اتفاقية برشلونة بسنتين قابلة للتمديد باتفاق الأطراف وهو بالفعل ما اتفق عليه الأطراف فبدأت المفاوضات في 19 جويلية 2017 على أن يكون الانسحاب الفعلي في مارس 2019، هذه المفاوضات التي أخذ الجانب الإقتصادي منها الحيز الأكبر والتي سارت بشيء من الشد والجذب بسبب حرص بريطانيا على إقامة علاقات مستقبلية بعد الانسحاب مع موقف الاتحاد الأوروبي الذي أرجأ النقاش في هذه المسألة حتى تتمكن بريطانيا من تسوية شروط خروجها وقد كان من أهم المواضيع التي نوقشت

الفرع الثاني :شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

نظرا لترابط العلاقات السياسية و الإقتصادية و الأمنية بين الأطراف لفترة زمنية طويلة فقد قدر الأطراف مسألة الخروج البريطاني بالصعبة، وعليه وضع الأطراف بعض التسويات لجعل الخروج لينا وهي كالتالي

1- فاتورة الطلاق والتي اشترط الاتحاد على بريطانيا أن تدفعها في شكل مساهمات وتعويضات

2- قضية حدود إيرلندا الشمالية مع بريطانيا ووضع المواطنين الأوروبيون في بريطانيا وكيفية عبور المواطنين البريطانيين إليها، بالمقابل هاته المسائل جعلت المفاوضات تتعثر مما دفع بزعماء الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2017 إلى الدخول في مرحلة متقدمة من المفاوضات مع إضافة مرحلة انتقالية بعد مارس 2019 فدخل الأطراف في مرحلة تميزت بالتركيز على العلاقة المستقبلية ما بعد الانسحاب خصوصا في ميدان التجارة والأمن والجمارك والضرائب والاتفاقية الأوروبية النووية[20] وهذا حتى أكتوبر 2019 لكن الأطراف عادوا وأضافوا تمديدا آخر لهاته الفترة.

وتجدر الإشارة أنه بحديثنا عن إجراءات الانسحاب التي أقرتها اتفاقية فيينا في المادة إثنان وأربعون(42) والتي تتعلق بإجراء الكتابة نجد رئيس المجلس الأوروبي يؤكد على ضرورة إضفاء الصفة الرسمية على قرار التمديد من خلال إجراء مكتوب وهذا موافق للقاعدة العامة رغم أن المادة خمسون(50)من اتفاقية لشبونة لم تذكر ذلك صراحة، في مرحلة لاحقة أصبحت اهتمامات أطراف المعاهدة تتجه حول تسوية نهائية للمراكز القانونية الثابتة مثل حدود إيرلندا مع بريطانيا ومسألة حق العبور في منطقة السفر المشترك بين جمهورية إيرلندا وإقليم إيرلندا الشمالية التابع لبريطانيا ونظرا لعدم تنفيذ بريطانيا لكافة التزاماتها كعدم التزامها بضمان حرية حركة مواطنين الاتحاد في هذه

المنطقة أدى هذا الأمر إلى عرقلة سير المفاوضات وتعثرها لكن بريطانيا عادت بعد ذلك وقبلت دفع مبلغ 20 مليار أورو خلال فترة السنتين، كما قبلت المساهمة في عدة مشاريع تعتبر استراتيجية للطرفين[21].

وبعد عدة جولات ومناقشات وافق مجلس الوزراء البريطاني على اتفاقية الانسحاب في نوفمبر 2018 ومع رفض بعض الأطراف إلا أنه في ديسمبر 2018 أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي عن إجراءات تتعلق بمغادرة بريطانيا بتاريخ 29 مارس 2019 مع الاتفاق على تمديد آخر حدد بـ 11 شهرا وهذا لأجل تسوية كافة الحقوق والالتزامات من خلال نقطتين مهمتين :

أولا جعل آثار الانسحاب مرضية للطرفين.

ثانيا بناء علاقة مستقبلية خاصة بعد نفاذ الانسحاب نهائيا.

وهو الأمر الذي جرى بالفعل بخروج بريطانيا يوم 31 ديسمبر 2019 والإبقاء على فترة انتقالية حتى شهر ديسمبر 2020،وبحلول الساعة 23:00 من يوم 21 ديسمبر 2020 خرجت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي وقد كانت طوال الفترة الانتقالية خاضعة لقوانين الاتحاد مع استكمال الطرفين للمفاوضات المكثفة حول العلاقة المستقبلية خصوصا التجارية وهذا بعد الخروج رسميا[22].

المطلب الثاني :آثار الانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة الدولية

مثلما كان النص في إجراءات الانسحاب التي جاءت عامة في نصوص اتفاقية فيينا جاءت آثار إنهاء المعاهدة حكما عاما كذلك فنصت المادة سبعون(70) على أحكام الإنهاء والإيقاف والانسحاب،وتظهر آثار الانسحاب من خلال مرحلتين:

-الآثار التي يخلفها الانسحاب أثناء سير إجراءاته.

-الآثار التي يخلفها بعد نفاده.

نستعرض الحالتين تباعا مع ربطهما مع حالة البريكسيت.

الفرع الأول: آثارالانسحاب بالإرادة المنفردة قبل وبعد الانسحاب

يرتب الانسحاب بعد الإخطار به من طرف الطرف الراغب في الانسحاب وخلال مرحلة المفاوضات بعض النتائج من تسوية للعلاقات التي نشأت بموجب المعاهدة تسوية يحرص فيها أطراف المعاهدة على حماية مصلحة كل طرف فيهم، وهي تختلف عننتائجه بعد أن يصبح نافذا سويت فيه جميع المسائل سواء أنهى العلاقات بين الأطراف بصفة قاطعة أو أسس لعلاقات مستقبلية مختلفة.

أولا: الآثار التي يخلفها الانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة قبل نفاده

تختلف آثار الانسحاب في المعاهدة الثنائية عنه في المعاهدة متعددة الأطراف فبالنسبة للمعاهدة الثنائية تكون رهن اتفاق طرفيها فإما أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه في حالة انسحابأحد الطرفين أو يقوما بالتعويض،أما بالنسبة للمعاهدة متعددة الأطراف فالأمر أكثر تعقيدا لأن أطراف هذا النوع من المعاهدات حين ارتضوا إبرامها كانوا يهدفون لتحقيق مصالح معينة لا يستساغ أن تضيع أو تضاف لها التزامات لم يرتضوها منذ البداية. ولأجل تنظيم هاته المسألة جاءت المادة سبعون(70) بحكمها على أن انقضاء المعاهدة يحل الأطراف من أي التزام ومع ذلك لا

يخل هذا الأمر بأي حق أو التزام قد نشأ نتيجة لتنفيذ المعاهدة قبل الانسحاب لكن المادة سبعون(70) عادت وربطت هذه الآثار بنصوص المعاهدة أو باتفاق أطرافها فأجازت لهم الاتفاق على خلاف ذلك.[23]

وأيا كان النص المرجعي الذي تتبعه الأطراف فعليهم تسوية كافة الحقوق التي لم تنفذ بعد عند انسحاب أحد الأطراف وهذا خلال مرحلة المفاوضات أي قبل دخول الانسحاب حيز النفاذ وهم لأجل ذلك لابد أن يحققوا توازن المراكز القانونية القائمة حتى يمكن استكمالها عمليا إذا لم يمكنهم إنهائها لأنهم أدرى بمصالحهم التي تحققها المعاهدة وهو نفس الغرض الذي أشارت إليه الفقرة الثالثة(03) من المادة ستة وخمسون(56) من اتفاقية فيينا التي نصت على إخطار أطراف المعاهدة بالرغبة في الانسحاب قبل اثنا عشر(12) شهرا على الأقل،وهذا لتسمح فترة التفاوض للأطراف بتسوية حقوقهم والتزاماتهم ومراكزهم القانونية دون الإضرار بأي طرف منهم،هذا ما يؤكد طابع العملية التي تتميز به هذه المرحلة من الانسحاب حين تكون آثارها مادية تخضع للسلطة التقديرية للأطراف.

ثانيا :الآثار العملية للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي قبل نفاذ الانسحاب

امتازت هذه المرحلة بمفاوضات تأرجحت بين فرضين إما خروج بريطانيا وقطع جميع علاقاتها السياسية والاقتصادية،وإما الإبقاء على معاملاتها التجارية والاقتصادية وتطبيقها لقوانين الاتحاد وإبقاء هاته القوانين في صميم السياسية البريطانية[24]،واتفق الأطراف على تقديم بريطانيا لفاتورة الطلاق وكذا الإبقاء على المزايا الدائمة للمواطنين الأوروبيين داخل بريطانيا حتى يتم التفاوض على المرحلة المستقبلية وكذا تقديم مبالغ مالية على شكل تعويضات عن المساهمات التي كانت تدفعها أثناء عضويتها بالاتحاد.

بالموازاة كانت هناك مسائل أخرى اتفق الأطراف على إنهاءها ولم يؤجلها الأطراف إلى الفترة الانتقالية منها مغادرة بريطانيا للمؤسسات السياسية في الاتحاد مثل البرلمان الأوروبي وسواء بالنسبة للمسائل التي أنهيت أو التي أرجأت للتفاوض فيها فقد كان هذا تطبيقا لنص المادة خمسون(50) من اتفاقية لشبونة والتي أقرت فترة السنتين من المفاوضات لتسوية كافة المسائل[25].

الفرع الثاني :الآثار التي يخلفها الانسحاب بالإرادة المنفردة من المعاهدة بعد نفاده

كما أسلفنا تختلف الآثار التي يرتبها الانسحاب بعد نفاده أين يتم تسوية المراكز القانونية للأطراف واستيفاء جميع الحقوق و الالتزامات وإن كان الأمر نظريا يبدو بسيطا بعض الشيء لكنه على مستوى واقع العلاقات الدولية تعترضه صعوبات عملية الأمر الذي سنتناوله من خلال تفصيلنا للآثار القانونية للانسحاب بعد نفاده و عرضنا كذلك للآثار المترتبة على الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي .

أولا :الآثار القانونية بعد نفاذ الانسحاب

تختلف آثار الانسحاب من مرحلة التفاوض ومسار الانسحاب عن نفاذ الانسحاب نهائيا سواء بالنسبة للقواعد القانونية أو الممارسات الدولية،فقد أكدت المادة سبعون(70) من اتفاقية فيينا على نقطتين مهمتين في هذا الشأن :

أنه وبعد انقضاء المعاهدة تنقضي الحقوق و الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والتي يمكن عند إنهاءها إعادة الحال على ما كانت عليه، كما تستمر الالتزامات التي لا يمكن الرجوع فيها وهو الأمر الذي يبرر إضافة الفترة الانتقالية

بغية استكمال الالتزامات التي لم يجد الأطراف لها حلولا وهذا اعتبارا بمبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدات .وهذا الأمر هو ما يميز الانسحاب من المعاهدة بالإرادة المنفردة عن البطلان المطلق للمعاهدة والذي يهدمها من أساسها فلا يكون للحقوق المكتسبة قبلا أي قوة نفاذ. وقد أكدت الفقرة الثانية(2)من المادة سبعون(70)على أن النفاذ النهائي للانسحاب من المعاهدة له من الأهمية بمكان خصوصا في المعاهدات متعددة الأطراف لما لها من صعوبة خاصة في مرحلة المفاوضات والتي تتميز بطول إجراءاتها وعليه فلا تتضح صورة الانسحاب إلا بعد نفاده نفاذا نهائيا[26] .

ثانيا :آثار الخروج البريطاني النهائي من الاتحاد الأوروبي

بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبحت العلاقات الإقتصادية والسياسية بينها وبين دول الاتحاد تأخذ طابعا خاصا وبالرغم من استقلال الأطراف عن بعضه إلا أنه تم تحديد فترة إضافية التزم فيها الأطراف بمسائل حرصوا على إنهائها حتى بعد نفاذ الانسحاب بغية الحفاظ على المصالح المشتركة كما أسست هذه الفترة لعلاقات مستقبلية بينهم في كافة المجالات بشروط تطور مصالحهم .

1_المسائل التي انقضت نهائيا بنفاذ الانسحاب من الاتحاد :

حرص الأطراف على إنهاء بعض المسائل بصفة قاطعة في المجال الإقتصادي و الأمني نذكر منها

-خروج بريطانيا من السوق الأوروبية المشتركة

-قضية تسليم المجرمين ضد بريطانيا حيثلا يمكن لإحدى الدول الأعضاء تسليمهم لبريطانيا في حالة فرارهم إلى أراضيها وهو حق فقدته بريطانيا بمجرد خروجها[27].

2_المسائل التي أرجأت للتسوية خلال الفترة الانتقالية :

اتفق الأطراف على فترة انتقالية ممتدة إلى 31 ديسمبر 2020 للتفاوض في عدة مسائل وللحفاظ على استقرار بعض الحقوق و الالتزامات حتى انتهاء هذه الفترة،[28] وكذا لأجل بناء علاقات مستقبلية بين الطرفين ومن هذه المسائل ،السفر ،بطاقات التأمين الصحي الأوروبي حرية التنقل و العمل التي تبقى بريطانيا مستفيدة منها حتى التسوية النهائية، بالمقابل التزامات تقع على عاتقها مثاله استمرار بريطانيا في المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي[29].

الإبقاء عل صلاحية محكمة العدل الأوروبية للفصل في النزاعات التي تكون بريطانيا طرفا فيها خلال الفترة الانتقالية وقد خلف خروج بريطانيا آثارا كبيرة على الطرفين فمن الجانب البريطاني كانت آثاره سلبية بتحملها لخسائر اقتصادية كبيرة بانفصالها عن اتحاد قوي اقتصاديا وكذا بفقدان مواطنيها حقهم التلقائي في العيش والدراسة والعمل في الدول السبعة والعشرون27 فضلا على استهلاكها لموارد بشرية ومالية أثناء الفترة الانتقالية يصعب عليها تقديرها[30].

أما من جانب الاتحاد فقد أثر الخروج على الاتحاد بخسارته لقوة اقتصادية وعسكرية خلفت لديه أعباء مالية إضافية مما دفعه للحرص على تسوية العلاقات الاقتصادية مستقبلا لضمان استمرار وتطور اقتصاده وكذا حرص الطرفين على جعل الانفصال مرنا تفاديا لخضوع العلاقات التجارية في ما بينهم لقوانين منظمة التجارة العالمية في

حالة كان الخروج صعبا ومع استكمال الخروج الرسمي فقد المواطنون البريطانيون حق الإقامة الدائمة وحق العمل في دول الاتحاد وبالمقابل فقد مواطنو الاتحاد حقوق العيش في بريطانيا إلا إذا استوفوا شروط الهجرة مثلهم مثل الأجانب.

ومع حرص الطرفين على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية قوية قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن لحظة الخروج "لحظة عظيمة للبلاد، لقد نلنا حريتنا و الأمر متروك لنا لتحقيق أقصى استفادة منه" وهو بالفعل ما حصل بتوقيع الطرفين على اتفاق تجاري خاص بمرحلة ما بعد البريكسيت وتسوية جميع الخلافات الخاصة بحقوق الصيد وشروط العمل في المستقبل، دخل الاتفاق حيز النفاذ في 31 ديسمبر 2020 وقد كان اتفاقا بما يخدم الطرفين مثل استمرار التجارة عبر الحدود البريطانية دون دفع أي رسوم جمركية من الطرفين وقدرت هذه التجارة ب 950 مليار دولار وقد تم التوقيع على الاتفاق تحت طائلة العقوبات التجارية في حالة إخلال أحد الطرفين بالاتفاق، فقدالتزمت بريطانيا بالحفاظ على مستوى عال من الحماية في مجالات مثل احترام البيئة ومكافحة تغير المناخ والحقوق الاجتماعية وقانون العمل و الضرائب وذلك لأجل الحفاظ على شروط منافسة منصفة مقابل دخولها المجاني للسوق الأوروبية لأجل ذلك أسس مجلس شراكة لضمان تنفيذ الاتفاقية والتي تكون المنازعات المتعلقة بها موضوع تحكيم ولا يمكن لمحكمة العدل الأوروبية الفصل فيها كما ضمنت الاتفاقية للمواطنين الأوروبيين البقاء في بريطانيا وكذا بقاء المواطنين البريطانيين في دول الاتحاد مدة 90 يوما دون تأشيرة[31].

وبالرغم من أن الاتفاق كان تجاريا بحتا إلا أنه تناول مسألة التعاون الأمني بين الطرفين وقد حرم المواطنون البريطانيون من برنامج التبادلErasmusولم يعد بإمكان الجيش البريطاني تلقي الإشارة العسكرية من شبكة الأقمار الصناعية الأوروبية "غاليليو"[32].

وإن كان الخروج رسميا في 31 ديسمبر2020 إلا أنه كانت هناك بعض المسائل لم يبت فيها نهائيا منه مسألة حقوق الصيد حيث أقرت الاتفاقية ضرورة تخلي الصيادين الأوروبيين تدريجيا عن 25% من صيدهم في المياه البريطانية ذات الثروة السمكية الكبيرة حتى العام 2026 أين سيكون هناك تفاوض آخر بشأن الوصول إلى هذه المياه كما لم تحدد الاتفاقية الشروط التي تسمح للشركات البريطانية الولوج إلى المجال المالي داخل الاتحاد سيما بعد فقدان بريطانيا جواز السفر المالي بما له من أهمية وقد أرجأ هذا النقاش كذلك للمستقبل[33].

و تفاديا لمرحلة ما بعدالبريكسيت وحفاظا على المصلحة المستقبلية وبعد 10 أشهر من المفاوضات اتفق الأطراف على تحديد عدة نقاط :

*إنقاذ بريطانيا من خروج مؤلم من الاتحاد إذا ما تم فرض رسوم جمركية مرهقة عليها

*تنازل من المواطنين الأوروبيين في مسألة الصيد لرغبة بريطانيا في إنعاش قطاع الصيد

*تحقيق رغبة المشرعين البريطانيين المؤيدين للبريكسيت والرافضين للالتزام بقواعد الاتحاد

*حصول الاتحاد الأوروبي على ضمانات خوفا من عدم التزام بريطانيا بالاتفاقية والتي أجازت للطرفين رفع شكوى في حال كان لدى طرفالدليل على أن الطرف الآخر غير اللوائح بما يضر بمصالحه.

*تسوية ضوابط قطاع الخدمات المالية خاصة بالنسبة لبريطانيا لما سوف تواجهه من عقبات[34].

وعليه إذا ما رجعنا للنص القانوني نجد الخروج البريطاني بماخلفه من آثار قانونية يتطابق تماما مع المادة خمسون (50) من معاهدة لشبونة في فقرتها الثالثة (3) و التي تتطابق مع القاعدة العامة ألا وهي المادة سبعون (70) من اتفاقية فيينا في فقرتها الثالثة (3) .

خاتمة :

نخلص إلى أن المعاهدة هي ميثاق يحتوي حقوقا والتزامات أضفت عليها قواعد القانون الدولي صفة التماسك وعدم التفكك، حتى في حالة انسحاب أحد الأطراف تبقى تسوية هذه الحقوق و الالتزامات الغاية الأسمى بشكل لا يهدم المصالح، وهوما جرى بالنسبة للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي فقد تتابعت الحقوق حتى بالانفصال النهائي بعد ديسمبر 2020 وتم تنفيذ الالتزامات وفق مبدأ حسن النية وهو مبدأ دولي راسخ، كما لازالت بعض الالتزامات قيد التنفيذ حتى العام 2026.

فالانسحاب هو تصرف قانوني يشجع الدول على الانضمام للمعاهدة الدولية عندما يكون لينا يضمن للدولة سيادتها في جميع المراحل، ولا يكون أداة لزعزعة الثقة بالمعاهدة كما يمنح الحرية للأطراف للتصرف خارج المعاهدة وهو الأمر الذي كانت تطمح إليه بريطانيا بخروجها بغية إقامة علاقات حرة لا تخضع لسيطرة الاتحاد الأوروبي الذي اعتبرت قوانينه ضاغطة ورفضت الاندماج فيها على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني

ولابد أن يضمن الانسحاب علاقات مستقبلية مبنية على العلاقات السابقة التي يربطها الاحترام وحفظ الحقوق، وقد أقر الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بذلك وأسسوا من خلال الانسحاب اللين لعلاقات مستقبلية تراعي الوضع الجديد للأطراف مستفيدة من علاقاتهم السابقة خصوصا الإقتصادية من خلال حركة التجارة و التصدير والاستيراد فيما بينهم وغيرها من المسائل.

رأينا كذلك أن ضبط الانسحاب بقواعد قانونية محددة يجنب الأطراف اللجوء إلى التسوية القضائية في حالة الخلاف بينهم الأمر المطلوب في العلاقات الدولية .

الهوامش:

[1] منال جرود، المعاهدة الدولية،مارس 2021،تاريخ الاطلاع2021/5/16 http://politic.lencyclopedia.org/dictionary%

[2] لينا الصمادي ،أسباب إنهاء المعاهدات الدولية ،28أفريل 2021،تاريخ الاطلاع 2021/5/16 https://e3arabi.com

[3]– محمد بلميدوني، إنهاء المعاهدات الدولية وإيقافها ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008– 2009، ص60

[4] إتفاقية فيينا للمعاهدات1969،المادة 42،الفقرة 2

[5] إتفاقية فيينا للمعاهدات1969،المادة 44

[6] إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 54

[7] رقيب محمد جاسم الحماوي، محمد يونس يحي الصايغ، الانسحاب من معاهدات الحد من حيازة الأسلحة ومنع الانتشار النووي، مجلة الرافدين للحقوق،العدد 59،كلية الحقوق جامعة الموصل ،العراق،2018،ص324

إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 5[8]

* مبروك جنيدي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،ديسمبر2018،ص 211-213[9]

[10]مراد قريبيز،محاضرات في قانون الاتحاد الأوروبي نسخة منقحة(الخروج البريطاني)،مطبوعة موجهة إلى طلبة الماستر قانون دولي وعلاقات دولية ،قسم الحقوق والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي،الأغواط،الجزائر،ص5

اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد ،تاريخ الاطلاع http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/a/%yjhhrd 2021/5/16 [11]

إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 49[12]

ويكيبيديا ،انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ،تاريخ الاطلاع 16/5/2021[13] http://ar.wikipediaorg/wiki/%

مراد قريبيز ،المرجع السابق،ص16-17[14]

[15]أحمد باي وشعيب قماز ،الدعاية السياسية و أثرها على مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ،مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ،كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ،الجزائر ،العدد 6 ،2017 ص 87

إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 65[16]

محمد بلميدوني ،المرجع السابق ،ص 76-77[17]

إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 66[18]

إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 68 ،[19]

ويكيبيديا ،انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ،تاريخ الاطلاع 16/05/2020[20]

الاتحاد الأوروبي يوافق على تمديد موعد بريكسيت بثلاثة أشهر[21] http://www.dw.com/ar/%

سكاي نيوز عربية ،تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ،تاريخ الاطلاع ،2019/12/31 ،[22]

،إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969،المادة 70 ،[23]

أحمد باي شعيب قماز الدعاية السياسية و أثرها على مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مجلة الدراسات القانونية والسياسية،العدد6، [24]

بريكسيت أبرز الأشياء التي ستتغير بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تاريخ الاطلاع BBC.NEWSARABIC 2021/5/16،[25]

إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات1969،المادة 70الفقرة 2،[26]

[27] توم أدينغتون،بريكسيت أبرز الأشياء التي ستتغير بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ،2020/1/31 ،تاريخ الإطلاع 2020/05/16 com.bbc.www//:http

[28]توم أدينغتون،بريكسيت أبرز الأشياء التي ستتغير بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ،2020/1/31 ،تاريخ الإطلاع 2020/05/16 com.bbc.www//:http [28]

[29]توم أدينغتون،بريكسيت أبرز الأشياء التي ستتغير بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ،2020/1/31 ،تاريخ الإطلاع 2020/05/16 com.bbc.www//:http

عادل زقاغ،أوروبا بعد البريكست اتحاد أقل كمالا ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة ،الجزائر،ص580 [30]

[31]مايكل غوف،بريكست سيناريوهات المرحلة الانتقالية وما يليها،2020/6/12،تاريخ الاطلاع 2020/5/16

https://www.instituteforgovernment.org.uk/explainers/brexit-transition-period

[32]مايكل غوف،بريكست سيناريوهات المرحلة الانتقالية وما يليها،2020/6/12،تاريخ الاطلاع 2020/5/16

https://www.instituteforgovernment.org.uk/explainers/brexit-transition-period

شبكة الجزيرة الإعلامية،بريكسيت هذا ما سيتغير وما سيبقى على حاله ،2020/12/28،تاريخ الاطلاع2020/12/28[33]

https://www.aljazeera.net/ebusiness/

com.dm،الاتحاد الاوروبي يوافق على تمديد موعد بريكسيت، 2019/10/28،تاريخ الاطلاع 2020/12/10[34]

https://www.dw.com/ar/